

اسم ورقم المادة	النص الحالي	النص المقترح	سند التعديل	النص القانوني
قانون التأمين	<b>القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن تنظيم أعمال التأمين وأية تعديلات تطرأ عليه.</b>	<b>المرسوم بقانون إتحادي رقم (48) لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين وأية تعديلات تطرأ عليه.</b>	الغاء القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 ليحل محله المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023	المادة (114) المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 ، الغاء العمل بالقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 .
الأطراف ذات العلاقة :	<ul style="list-style-type: none"> <li>رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة، والشركات التي يملك فيها أي من هؤلاء حصة مسيطرة، والشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة.</li> <li>أقارب رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا حتى الدرجة الأولى.</li> <li>الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي كان خلال السنة السابقة على التعامل مساهماً بنسبة 10% فأكثر بالشركة أو عضواً في مجلس إدارتها أو شركتها الأم أو شركاتها التابعة.</li> <li>الشخص الذي له سيطرة على الشركة.</li> </ul>	<ol style="list-style-type: none"> <li>رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم.</li> <li>أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.</li> <li>العاملين بالشركة.</li> <li>الشركات التي يساهم فيها أي من المشار إليهم في البنود أعلاه بما لا يقل عن 30 % من رأسمالها.</li> <li>الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة.</li> <li>كبار المساهمين في الشركة (كل من يملك ما نسبته - 5% - أو أكثر من أسهم الشركة أو حقوق التصويت فيها).</li> <li>رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة.</li> <li>الشركات التي يكون أي من رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة للشركة أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة عضواً في مجلس إدارتها أو من كبار التقنيين فيها .</li> </ol>	تم تعديل البند ليتوافق مع التعديل الوارد في قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (2/ ر . م) لسنة 2024م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن دليل حوكمة الشركات الساهمة العامة	
<b>المادة (5) أغرض الشركة</b>	وتلتزم الشركة <b>بالقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007</b> فيما يتعلق بأغراض الشركة ويجب أن لا تتعارض أغراض الشركة مع <b>القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007</b> بشأن تنظيم أعمال التأمين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه <b>وقرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (25) لسنة 2014 بشأن التعليمات المالية لشركات التأمين والقرارات رقم 10 لسنة 2016</b> ، ويتعين موافقة المصرف المركزي على أي تعديلات تطرأ على اغراض الشركة	وتلتزم الشركة بقانون التأمين فيما يتعلق بأغراض الشركة والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، ويتعين موافقة المصرف المركزي على أي تعديلات تطرأ على اغراض الشركة	الغاء القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 ليحل محله المرسوم	المادة (114) المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 ، الغاء العمل بالقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 .

	<p>بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023</p>			
<p>المادة(5) هيكله وحوكمة المجلس - البند 2 + البند 9</p>	<p>صدور نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>أ- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (7) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي ولكل منهم فترة عضوية أقصاها ثلاث(3) سنوات قابلة للتجديد ويجب الحصول على عدم مانعة المصرف قبل تعيين أو ترشيح أو تحديد عضوية أي شخص في مجلس الإدارة وقبل عزل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال فترة عضويته وفي جميع الحالات يجب أن يتعين على الشركة إخطار المصرف المركزي فوراً إذا تناهى إلى علمها أية معلومات جوهرية قد تؤثر سلباً على التقييم السليم لنزاهة وجدارة عضو المجلس .</p> <p>ب- يجب في جميع الأحوال أن تكون أغلبية أعضاء المجلس بما فيهم الرئيس من مواطني الدولة وأن يكون ثلث الاعضاء على الأقل من المستقلين ، و يتم تطبيق الشروط الواردة في قانون الشركات و قرارات حوكمة الشركات المساهمة العامة ونظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين في تحديد صفة العضوية .</p>	<p>أ. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (5) عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي.</p> <p>ب. يجب في جميع الأحوال أن تكون أغلبية أعضاء المجلس بما فيهم الرئيس من مواطني الدولة.</p>	<p><b>المادة (20)</b> <b>إدارة الشركة</b></p>
<p>المادة(5) هيكله وحوكمة المجلس - البند 2</p>		<p>ج- يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة ، وتلتزم الشركة بالإفصاح عن ذلك التمثيل ضمن تقرير الحوكمة السنوي ، ويجب أن يكون عشرين في المائة (20%) على الأقل من المرشحين لعضوية المجلس من الإناث.</p>	<p>ج- يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة ، وتلتزم الشركة بالإفصاح عن ذلك التمثيل ضمن تقرير الحوكمة السنوي.</p>	<p><b>بند جديد</b></p>
<p>المادة(5) هيكله وحوكمة المجلس - البند 8</p>		<p>د- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً لأحد الشخصيات الاعتبارية أن يكون عضواً في مجلس إدارات أكثر من (5) شركات مساهمة عامة بما فيها مجلس الشركة ، وتحسب عضوية مجلس إدارة شركة مساهمة عامة داخل المجموعة ضمن هذا الحد ، كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة تأمين أخرى في دولة الامارات العربية المتحدة.</p>	<p>بند جديد</p>	
<p>المادة(5) هيكله وحوكمة المجلس - البند 6</p>		<p>هـ- يجب أن لا تتجاوز فترة تولي منصب عضو مجلس إدارة مستقل في ذات الشركة اثني عشر (12) سنة متتالية ، تحسب من تاريخ تعيينه /تعيينها اول مرة ، وعند انقضاء فترة تولي المنصب لا يعتبر العضو مستقلاً.</p>		

<p>المادة(5) هيكله وحوكمة المجلس – البند 9</p> <p>قانون الشركات / المادة 145</p>	<p>صنوع نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>ب- في حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة يتعين على الشركة أن تعين عضواً جديداً في المركز الذي يخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول إجتماع لها لإقرار تعيينهم أو تعيين غيرهم.</p> <p>ج- إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة يجب على المجلس دعوة الجمعية العمومية للإجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغور آخر مركز لإنتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.</p> <p>د- وفي جميع الأحوال يجب الحصول على عدم ممانعة المصرف قبل تعيين أو ترشيح أو تجديد عضوية أي شخص في المجلس .</p>	<p>ب- في حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة يتعين على الشركة أن تعين عضواً جديداً في المركز الذي يخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول إجتماع لها لإقرار تعيينهم أو تعيين غيرهم.</p> <p>ج- إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة يجب على المجلس دعوة الجمعية العمومية للإجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغور آخر مركز لإنتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.</p>	<p><b>المادة (21)</b> <b>العضوية بمجلس الإدارة</b></p>
<p>المادة(5) هيكله وحوكمة المجلس – البند 9</p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>د- وفي جميع الأحوال يجب الحصول على عدم ممانعة المصرف قبل تعيين أو ترشيح أو تجديد عضوية أي شخص في المجلس .</p>	<p>بند جديد</p>	<p><b>المادة (22)</b> <b>حالات تعيين الجمعية العمومية لأعضاء مجلس الإدارة</b></p>
<p>المادة 5 البند 9</p> <p>دليل حوكمة الشركات المساهمة المعدل</p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>تلتزم الشركة بالضوابط والشروط الصادرة عن الهيئة والمصرف المركزي بشأن الترشح لعضوية مجلس الإدارة ويتعين على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم للشركة ما يلي :</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهل العلمي مع تحديد صفة العضو التي يترشح لها (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل).</li> <li>إقرار كتابي بقبوله /قبولها الترشح والتزامه/التزامها بأحكام قانون الشركات والقرارات المنفذة له والنظام الأساسي للشركة، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحريص في إداء عمله ، وفقاً للنموذج المعد من المصرف المركزي</li> <li>بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة.</li> <li>إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات.</li> </ol>	<p>تلتزم الشركة بالضوابط والشروط الصادرة عن الهيئة بشأن الترشح لعضوية مجلس الإدارة ويتعين على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم للشركة ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهل العلمي مع تحديد صفة العضو التي يترشح لها (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل).</li> <li>إقرار بالتزامه بأحكام قانون الشركات والقرارات المنفذة له والنظام الأساسي للشركة، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحريص في إداء عمله.</li> <li>بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة.</li> <li>إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات.</li> <li>في حال ممثلي الشخص الاعتباري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الاعتباري محدد فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.</li> <li>بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها.</li> </ol>	<p><b>المادة (23)</b> <b>متطلبات الترشح لعضوية المجلس</b></p>

		<p>5- في حال ممثلي الشخص الاعتباري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الاعتباري محدد فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة موقع من الشخص المفوض بالتوقيع عن الشخص الاعتباري مع إرفاق مستند التفويض .</p> <p>6- بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها.</p> <p>7- شهادة حسن السير والسلوك ( شهادة بحث الحالة الجنائية ) موجهة إلى المصرف المركزي ، وكذلك إلى الهيئة على أن تكون سارية المفعول حتى التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات أو أي تاريخ آخر يتم تحديده .</p> <p>8. صورة عن جواز السفر يتضمن الرقم الموحد للمواطنين وصفحة الإقامة للوافدين وبطاقة الهوية ، وخالصة القيد والرقم الموحد للمواطنين .</p> <p>9. الشهادات الدراسية مصدقة حسب الأصول.</p> <p>10 . اية مستندات أخرى تكون مطلوبة من المصرف المركزي أو الهيئة ، وفق ما سيتم بيانه في اعلان فتح باب الدعوى للترشيح ،</p> <p>على أن يتم تسليم كافة المستندات المذكورة في البنود السابقة خلال فترة فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، وإلا يعتبر طلب الترشيح كأن لم يكن.</p>		
<p>المادة (5) البند 2</p>	<p>تعديل بالحذف ليتناسب مع متطلبات نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>ب- يحق لمجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه لجنة أو أكثر بمنحها بعض إختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.</p>	<p>ب- يحق لمجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه <del>عضواً مستقياً للإدارة، ويحدد المجلس إختصاصاته</del> <del>وكيفياته</del> <del>كما يكون له</del> أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر بمنحها بعض إختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.</p>	<p><b>المادة (24)</b> <b>انتخاب رئيس المجلس ونائيه</b></p>

<p><b>المادة (5) البند 10</b></p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>1. يجتمع مجلس الإدارة عدد (6) إجتماعات خلال السنة المالية على الأقل.</p>	<p>1. يجتمع مجلس الإدارة عدد (4) إجتماعات خلال السنة المالية على الأقل.</p>	<p><b>المادة (29)</b> <b>إجتماعات المجلس</b> <b>والدعوة لإنعقاده</b></p>
<p><b>المادة (11) واجبات الإدارة العليا</b> <b>البند (5) و البند (6)</b> <b>المادة (8) الواجبات المتعلقة بالمكافآت</b></p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>أ- لمجلس الإدارة بعد الحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي الحق في أن يعين رئيساً تنفيذياً أو مدير عام للشركة أو عدة مديريين أو وكلاء مفوضين وأن يحدد صلاحياتهم وشروط خدماتهم ورواتبهم ومكافآتهم وبالتوافق مع نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين والمعايير المرفقة به ، ولا يجوز للرئيس التنفيذي أو المدير العام للشركة أن يكون رئيساً تنفيذياً أو مديراً عاماً لشركة مساهمة عامة آخر</p>	<p>لمجلس الإدارة الحق في أن يعين رئيساً تنفيذياً أو مدير عام للشركة أو عدة مديريين أو وكلاء مفوضين وأن يحدد صلاحياتهم وشروط خدماتهم ورواتبهم ومكافآتهم، ولا يجوز للرئيس التنفيذي أو المدير العام للشركة أن يكون رئيساً تنفيذياً أو مديراً عاماً لشركة مساهمة عامة أخرى.</p>	<p><b>المادة (36)</b> <b>تعين الرئيس التنفيذي</b> <b>أو المدير العام</b></p>
<p>المادة (114) ( المرسوم بقانون اتحادي رقم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 ، الغاء العمل بالقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 .</p>	<p>الغاء القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 ليحل محله المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023</p>	<p>على الشركة إعلام المصرف المركزي بأسماء أعضاء مجلس إدارتها ومديريها العام أو المدير المفوض وأي من الموظفين الرئيسيين ، وعن خلو مركز أي منهم وفقاً للمقرر بالقانون رقم (6) لسنة 2007 بشأن تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته .</p>	<p>على الشركة إعلام المصرف المركزي بأسماء أعضاء مجلس إدارتها ومديريها العام أو المدير المفوض وأي من الموظفين الرئيسيين، وعن خلو مركز أي منهم وفقاً للمقرر بالقانون رقم (6) لسنة 2007 بشأن تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته .</p>	<p><b>المادة (36) إعلام</b> <b>المصرف المركزي</b></p>
	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>يكون للجمعية العمومية حق عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وفتح باب الترشح وفق الضوابط الصادرة عن الهيئة والمصرف المركزي بهذا الشأن وانتخاب أعضاء جدد بدلا منهم. ولا يحق للمعضو الذي تم عزله إعادة ترشيحه لعضوية مجلس الادارة إلا بعد مضي (3) ثلاث سنوات على عزله.</p>	<p>يكون للجمعية العمومية حق عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وفتح باب الترشح وفق الضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن وانتخاب أعضاء جدد بدلا منهم. ولا يحق للمعضو الذي تم عزله إعادة ترشيحه لعضوية مجلس الادارة إلا بعد مضي (3) ثلاث سنوات على عزله.</p>	<p><b>المادة (40)</b> <b>عزل رئيس وأعضاء</b> <b>مجلس الإدارة</b></p>

<p>المادة 40 مكرر من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن دليل حوكمة الشركات</p> <p>نظام الحكومة المؤسسية الشركات التأمين</p> <p>تم ادراج بند جديد بالنظام يتضمن آلية كامل للحضور الألكتروني وعليه تم ادراجه كبند مستقل</p>	<p>يكون توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية بعد موافقة <b>المصرف المركزي</b> و الهيئة إلى جميع المساهمين وفقاً للضوابط والشروط التي تحددها الهيئة بهذا الشأن ، مع مراعاة ما يأتي :</p> <p>تعديل بال حذف</p>	<p>يكون توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية بعد موافقة الهيئة إلى جميع المساهمين وفقاً للضوابط والشروط التي تحددها الهيئة بهذا الشأن ، مع مراعاة ما يأتي :</p> <p>3- يجوز عقد اجتماعات الجمعيات العمومية واشتراك المساهم في مداوالاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد ، وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن .</p>	<p><b>المادة (42)</b> <b>الإعلان عن الدعوة</b> <b>لإجتماع الجمعية</b> <b>العمومية</b></p>
<p>المادة 40 مكرر من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة المعدل بالقرار رقم (2/ر.م) لسنة 2024 .</p>	<p>أولاً : مع مراعاة أحكام المادة (185) من قانون الشركات ، يجوز عقد إجتماع الجمعية العمومية للشركة المساهمة العامة بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد دون الحضور الشخصي ، واشتراك المساهم في مداوالات الاجتماع والتصويت على القرارات بواسطة وسائل التقنية الحديثة وفقاً للآتي.</p> <p>1- أن يتم عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي، وأي اجتماعات جمعية عمومية متضمنة قرارات خاصة من خلال الحضور الشخصي مع إتاحة خيار استخدام وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد</p> <p>2- الحصول على موافقة الهيئة في حال عقد اجتماعات الجمعية العمومية الاخرى غير المحددة في الفقرة (1) من هذا البند</p> <p>3- التزام رئيس الأتتماع ببيان عدد الأسهم المشاركة بالإتتماع من خلال الحضور الشخصي، ومن خلال الحضور عن بعد عند الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني المقرر لانعقاد الإتتماع.</p> <p>4- التزام جامع الأصوات عند التصويت على قرارات الجمعية العمومية ببيان عدد الأصوات المشاركة من خلال الحضور الشخصي، ومن خلال الحضور عن بعد على كل قرار من قرارات الجمعية العمومية.</p>	<p>بند جديد</p>	<p><b>المادة (42) مكرر</b> اجتماع الجمعية العمومية بواسطة وسائل التقنية الحديثة</p>

ثانيا : تلتزم الشركة عند عقد اجتماع الجمعية العمومية بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد بالآتي :

- 1- أحكام قانون الشركات بشأن تنظيم اجتماع الجمعية العمومية للشركة المساهمة العامة كالإعلان، ونصاب الحضور، وآلية التصويت على القرارات وغيرها من الأحكام المنظمة لتلك الاجتماعات
- 2- تضمين إعلان دعوة المساهمين للجمعية العمومية لآلية التسجيل للحضور عن بعد.
- 3- الحصول قبل الاجتماع على إقرار من المساهم بموافقه على استخدام تقنية الحضور عن بعد وعلمه التام بآلية استخدام هذه التقنية للحضور والتصوي
- 4- تضمين التقنية المستخدمة للحضور عن بعد للآتي :
  - أ. آلية للتواصل المرئي اللحظي (المشاركة بالصوت والصورة - فيديو- عن طريق أحد تطبيقات الأنترنت) لتمكين المساهم من ممارسة حقوقه بشكل لحظي ، ومناقشة بنود الاجتماع وتقديم إستفساراته والرد عليها والتصويت على كل قرار بشكل مباشر.
  - ب. آلية للتحقق من هوية المساهم الحاضر عن بعد، أو من يمثله بالوكالة في الاجتماع من خلال مطابقة الصورة الواردة في المستندات الثبوتية (الهوية أو جواز السفر) مع صورة الشخص الحاضر بشكل آني قبل بدء الاجتماع ، وحفظ السندات المؤيدة لذلك مدة لا تقل عن (10) سنوات، وتقديمها للهيئة عند الطلب
  - ت. آلية تسجيل وقائع اجتماع الجمعية العمومية وحفظها من خلال تسجيلها بالصوت والصورة (فيديو) مدة لا تقل عن (10) سنوات، وتقديمها للهيئة عند الطلب.
- 5- ضمان معالجة أي خلل تقني قد يطرأ أثناء الاجتماع بما يضمن استمرار حضور المساهم وقدرته على المناقشة والتصويت.
- 6- إعادة التصويت على القرار حال تعذر جمع أصوات المساهمين الحاضرين عن بعد لسبب أو خلل أو عطل فني أو تقني لا يعود للمساهم ذاته.
- 7- أي متطلبات أخرى تحددها الهيئة.

<p><b>المادة 13 الجمعية العمومية</b></p> <p><b>البند 5 الفقرة ب/1</b></p> <p><b>+ المادة 176 من قانون الشركات</b></p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>ب- يجوز للمصرف المركزي والهيئة او لمدقق الحسابات أو لمساهم أو أكثر يملكون ( 10% ) من رأس مال الشركة على الأقل كحد أدنى ولأسباب جدية تقديم طلب لمجلس ادارة الشركة لعقد الجمعية العمومية ويتعين على مجلس الإدارة في هذه الحالة دعوة الجمعية العمومية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب .</p>	<p><b>المادة (43)</b> <b>الدعوة لإجتماع الجمعية العمومية</b></p> <p>ب- يجوز للهيئة او لمدقق الحسابات أو لمساهم أو أكثر يملكون ( 20% ) من رأس مال الشركة على الأقل كحد أدنى ولأسباب جدية تقديم طلب لمجلس ادارة الشركة لعقد الجمعية العمومية ويتعين على مجلس الإدارة في هذه الحالة دعوة الجمعية العمومية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب</p>
<p><b>المادة 13 الجمعية العمومية</b></p> <p><b>البند 5 الفقرة ب/2</b></p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>2- استثناء من أحكام البند (1) من هذه المادة يكون للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع ، وإذا طلبت الهيئة أو المصرف المركزي أو مساهم أو عدد من المساهمين يملكون نسبة لا تقل عن (5%) من أسهم رأس مال الشركة وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية، إدراج بند أو بنود إضافية في جدول أعمال الجمعية العمومية وجب على رئيس الاجتماع إدراج البند أو البنود على جدول الأعمال ، وفق القرارات الصادرة عن الهيئة والتي تحدد فيها الشروط الواجب مراعاتها لإدراج بند جديد إلى جدول أعمال الجمعية العمومية..</p>	<p><b>المادة (52)</b> <b>إدراج بند بجدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية</b></p> <p>2- استثناء من أحكام البند (1) من هذه المادة يكون للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع ، وإذا طلبت الهيئة أو مساهم أو عدد من المساهمين يملكون نسبة لا تقل عن (5%) من أسهم رأس مال الشركة وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية، إدراج بند أو بنود إضافية في جدول أعمال الجمعية العمومية وجب على رئيس الاجتماع إدراج البند أو البنود على جدول الأعمال ، وفق القرارات الصادرة عن الهيئة والتي تحدد فيها الشروط الواجب مراعاتها لإدراج بند جديد إلى جدول أعمال الجمعية العمومية</p>
<p><b>المادة (71)</b> <b>توزيع الأرباح السنوية</b></p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وفقاً لما يلي:-</p>	<p>توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وفقاً لما يلي:-</p>
<p><b>المادة (79)</b> <b>ضوابط الحوكمة</b></p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>يسري على الشركة قرار حوكمة الشركات المساهمة العامة ونظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين والقرارات والانظمة والتعاميم المنفذة لأحكام قانون الشركات وكذلك الصادرة عن المصرف المركزي المنفذة لأحكام قانون التأمين وأي تعديل يطرأ على تلك القوانين والأنظمة والقرارات ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الأساسي للشركة ومكماً له.</p>	<p>يسري على الشركة قرار حوكمة الشركات المساهمة العامة والقرارات والانظمة والتعاميم المنفذة لأحكام قانون الشركات وكذلك الصادرة عن المصرف المركزي المنفذة لأحكام قانون التأمين و تعديلاته ، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الأساسي للشركة ومكماً له.</p>



<p>نطاق التطبيق</p>	<p>نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>1- في حال التعارض بين النصوص الواردة بهذا النظام مع أيًا من الأحكام الواردة بقانون الشركات أو الأنظمة والقرارات والتعاميم المنفذة أو الأحكام الواردة في قانون التأمين أو الأنظمة أو القرارات والتعاميم المنفذة له فإن تلك الأحكام هي التي تكون واجبة التطبيق.</p> <p>2- لا تطبق أحكام قانون الشركات التجارية وكذلك دليل وأنظمة حوكمة الشركات المساهمة العامة على أعمال التأمين إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون التأمين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .</p>	<p>1- في حال التعارض بين النصوص الواردة بهذا النظام مع أيًا من الأحكام الواردة بقانون الشركات أو الأنظمة والقرارات والتعاميم المنفذة له فإن تلك الأحكام هي التي تكون واجبة التطبيق.</p> <p>2- لا تطبق أحكام قانون الشركات التجارية على أعمال التأمين إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه أحكامه مع أحكام قانون التأمين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.</p>	<p><b>المادة (81)</b> <b>في حال التعارض</b></p>
---------------------	---	--	---	---